الدَّور الإنساني والدولي لمنظمات المجتمع المدني

ـ دراسة نماذج دول أفريقيّا

The Humanitarian and International Role of Civil Society Organizations - a Study of African Countries' Models

أ.د. عفراء عطا عبد الكريم الريس

جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ

Pro. Dr. Afraa Atta Abdul Karim Al Ries

University of Baghdad/College of Education Ibn Rushd for Human Sciences/Department of History

Dr.afraa_alries@yahoo.com

المُستخلص

ظهر مصطلح منظمات المُجْتَمَع المَدَنِيّ في العقود الأخيرة، للتعبير عن الظواهر التي أفرزتها الازمات والمشاكل المتنوعة في الواقع السياسيّ لمختلف المُجْتَمَعات، وبات من الواضح مع وجود هذه المنظمات في بعض المجتمعات فإنَّها لا تستطيع فرض التعميم للحفاظ على التوزان بين السلطة الحاكمة والأفراد، وعلى ضوء ذلك اختلفت أشكال تلك المنظمات بصورتها المؤسَّسيَّة، وأهدافها، وفقاً لطبيعة كُلّ مُجْتَمَع وأولويات أفراده.

في أفريقيّا ـ وهوي موضوع بحثنا – نرى ان المُجْتَمَعات الأفريقيّة قد عانت طويلاً من الحكم الاستعماري، فكان المطلب الشعبي الأول هو التحرر من الاستعمار، وقد ظهرت عددٌ من المُنَظَّمَات بجهود مُجْتَمَعِيَّة ـ اي اننا سنركز على المنظمات المجتمعية التي ليس لها اي ارتباط حكومي او دولي، بل هي منظمات مجتمع مدني ظهرت من قلب معاناة ومخاض تلك المجتمعات ومن بين ابنائها – بالتعاون مع حركات شعبية للمشاركة في عملية التحرير، وهو ما بدء مع موجة التحولات الديمقراطية في أواخر عقد الثمانينيات، حيث بدأ مصطلح «منظمات المُجْتَمَع المَدَنِيّ»، ينتشر في أفريقيّا، وتمّ الاعتراف بدوره في نزع السلاح وتنظيم الانتخابات، في تقرير البنك الدولي عام ١٩٨٩، كما أكّد اجتماع واشنطن في العام نفسه، على الدَّور السياسيّ لمنظمات المُجْتَمَع المَدَنِيَّ الأفريقيّة على أنَّها مُحرّك التحوُّل نحو الديمقراطية بالتعاون مع الأحزاب السياسيَّة، والتأكيد على فسح المجال لهذه المُنَظَّمَات لإظهار أهمّية دورها في المشاركة كمُكوّن رئيسي في أيّ مُجْتَمَع، اذن ظهرت منظمات المجتمع المدني بشكلها الرسمي المعترف به في الثمانينات من القرن

العشرين، لكن هذا الظهور رافقه موقف معاد من قبل الحكومات المحلية فقد عملت تلك الحكومات على الإضعاف من قوة العمل السياسيّ والمجتمعي لهذه المنظمات والتحركات في المجالات الاجتماعيّة خوفاً من أن تهدد وجودها؛ لذلك يمكن اعتبار مُنَظَّمَات المُجْتَمَع المَدَنِيّ في أفريقيّا هي حالة شديدة من الخصوصية.

الكلمات المفتاحية:

منظمات، أفريقيّا، المجتمع المدني، الأمّم المتحدة.

Abstract

The term civil society organizations appeared in recent decades to express the phenomena that emerged from crises and problems in the political reality of different societies. Organizations in their institutional image, and their goals, according to the nature of each society and the priorities of its members. In Africa, which is the subject of our research, we see that African societies have long suffered from colonial rule, so the first popular demand was liberation from colonialism, and a number of organizations emerged with community efforts in cooperation with popular movements to participate in the liberation process, which started with the wave of democratic transformations in In the late eighties, when the term "civil society organizations" began to spread in Africa, and its role in disarmament and the organization of elections was recognized in the World Bank report in ١٩٨٩. The Washington meeting in the same year also emphasized the political role of African civil society organizations as the engine of transition to democracy

in cooperation with political parties, and emphasized on allowing these organizations to demonstrate the importance of their role in participation as a major component of any formally recognized civil society. In the eighties of the twentieth century, but this emergence was accompanied by a hostile position by local governments, as those governments worked to weaken the political work force of these organizations and movements in social areas for fear that they would threaten their existence. Therefore, civil society organizations in Africa can be considered a severe case of Privacy.

Keywords: organizations, Africa, civil society, the United Nations

المُقدمة

لم تكن أفريقيّا، – وهي التي شهد تاريخها ظهور ممالك كبرى، مثل غانا ومالي والماندينغ. وقد تمكنت تلك الممالك من ان تنعم بقدر كبير من الأمّن والاستقرار، حتى أن أمراء «كانو» و«الماندينغ» أقاموا أقوى العلاقات مع المشرق العربيّ ومع مناطق آسيا الوسطى– بعيدة عن ظهورٍ قوى المجتمع المدني، التي كان لها الدَّور في غرس أسس لجعل هذه المنطقة الممتدة من الشرق الآسيوي إلى الغرب الأفريقيّ، ساحة تجارة عالمية «ما زلنا إلى الآن نتساءل عن أسباب تدهورها فيما بعد»[١].

كان للاستعمار الأوروبي دورٌ كبيرٌ في حجب وتعطيل الطاقات المدنية الأفريقيّة في منطقة الغرب الأفريقيّ وهذا يصب في مصلحته، وسمح فقط بالقدر الذي يكفي لإدارة المزارع والتجارة المحلية. ومع ذلك، فقد شهدت الفترة الاستعمارية ظهور الكثير من الحركات الدِّينيَّة وبعض الحركات الاجتماعيّة الكبرى كأداة مقاومة، وكانت رسائل ومؤلفات الفقهاء في غرب وشمال غرب أفريقيّا، تمثل أعمالاً ملحميةً يتداولها المسلمون وغير المسلمين. وجاء عشرات العلمَاء من الغرب يبحثون عن مصادر المعرفة عند هؤلاء الأفارقة من المسلمين، بما شكل حركة مجتمع مدني بدائية في اولوياتها لكنها رسمت حدوداً مبكرة بين الدّولة والمجتمع من خلال التبادل العلمي والتجاري الذي بدأ يدخل للبلاد.

لكن من المؤسف أن بعض حركات الاستقلال وتنظيمات التحرر التي وصلت للسلطة قد فرضت عند استلامها الحكم نظام الحزب الواحد بدايةً من ستينيات القرن الماضي، مما ضيّق نطاق العمل وتحرك التشكيلات التي ظهرت

كمنظمات للمجتمع المدني او قوى اجتماعيّة مدنية فاعلة واعاقة عملها التي كانت تروم تقديمه لخدمة المجتمع الأفريقيّ، لذا شهدت حركة تلك المنظمات والقوى التي ظهرت في المجتمع المدني الأفريقيّ، انحساراً نتيجة ضيق الفضاءات السياسيَّة والمجتمعية المتاحة. ولم يبق في إطار هذه الدول التي ظهرت على الساحة الدوليَّة الجديدة ـ عدا القليل منها ـ وكان مجال عملها محدودا تمثل بمساحات محدودة في القطاع الخاص، التي سمحت به مصالح الانفتاح الاقتصادي والليبرالية الجديدة، والذي أدَّى إلى تسليم السلطات الاقتصادِيَّة والاجتماعيّة إلى رجال اعمال ليكونوا قوى المجتمع المدني الأفريقيّ الجديد وهذا ما أدَّى إلى ظهور ظاهرتين في المجتمع الأفريقيّ

اولها: مجتمع مدني وقد يكون طائفيّاً دينيّاً كان عليه التعبئة للسلطة غالباً

وثانيهما: مجتمع مدني من داخل الشريحة الاجتماعيّة يكون تطلعه الانفتاح على العالم الخارجي والمشاركة فيه ومعه، لكنه يواجه معضلة التمويل ـ داخلياً أو خارجياً ـ ليستطيع القيام بدوره الاجتماعيّ والتنموي[٢].

المحور الأول : منظمات المجتمع المدني ـ تعريفها ـ اهدافها- تشكيلاتها

شاع تعبير «المجتمع المدني» واستخدم في النقاشات والمداولات سواء السياسيَّة أوالاقتصادِيَّة، في الثمانينيات، عندما بدأ بالظهور من خلال تشكل حركات شعبية مجتمعية غير تابعة للدولة بدأت تتحدى الأنظمة التي تحكم بالاستبدادية، خاصة في وسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية. نشاط المجتمع المدني لا يتحدد بنظام او فئة معينة بل يعمل على نطاق واسع، إذ يمكن لناشطي المجتمع المدني مناقشة قضايا معينة والتحرك من أجلها، وهؤلاء الأشخاص ينتمون إلى فئات وشرائح اجتماعيّة مختلفة[٣]. وهذا التحرك يمكن أن يشمل أي نشاط جماعي تطوعي يشترك فيه ابناء المجتمع لتحقيق تغيير في اي قضية او مشكلة قائمة، باستثناء مشاركة بعض الأحزاب السياسيَّة مع تلك المجموعات بشرط إن لا تكون مشاركةً في العملية السياسيَّة الحكومية، وتجمع التعاريف على أهمّية تلك المجموعات وتأثيرها على البعد السياسيّ للمكون المجتمعي الذي ظهرت فيه. ووفقاً لتعريف البنك الدولي الذي اشار إلى تعريف المجتمع المدني بانه مجموعة متعددة من المنظمات وتشمل، المجموعات من الأهالي التي يكون تشكيلها طوعيا، والمنظمات الاهلية غير الحكومية، والنقابات العمالية، المنظمات التي ليس لها اي ارتباطات وتكون خيرية والمنظمات الدِّينيَّة، والجمعيات المهنية وبعض المؤسسات التي يكون دافعها احداث التغيير[٤].

أما الأمّم المتحدة، فعرفت «المجتمع المدني» على أنَّه المفصل الثالث من مفاصل المجتمع، مضافاً إلى الحكومة كمفصل اول وقطاع الأعمال كمفصل ثانٍ اذا اقرت الأمّم المتحدة بأن المجتمع المدني يتألف من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويضم المجتمع المدني كذلك المنظمات الدِّينيَّة التي تمثل جهة ضغط يحسب لها حسابها في المجتمع، كما انه يضم المنتديات والنوادي والتجمعات الاجتماعيّة والثَّقافِيّة والشبابية، والحركات والمنظمات النسوية والحركات والطلابية، والهيئات والنقابات الحرفية والمراكز المعلوماتية البحثية

ومراكز الدراسات التي تكون غير حكومية والمؤسسات والمنظمات الدِّينيَّة التي تكون غير خاضعة لسلطة وقرارات الدّولة وغرف التجارة والصناعة والنقابات والاتحادات وغيرها[٥].

لمنظمات المجتمع المدني اهداف ورؤى منها: الدفاع عن حقوق ومصالح افراد المجتمع وحاجاته، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر– الحقوق التي تحتاج إلى خدمات ومنها المجال الصحي والبيئي والاقتصادي. كما ان هذه المنظمات قد تؤدي واجباتٍ كبيرةً منها التدخل في احلال الديمقراطية الصحيحة وليس السلبية في المجتمع، وهذا يعني ان لهذه المنظمات القدرة على التأثير على الحكومات القائمة على راس السلطة وتحميلها المسؤولية. مع ذلك، فالحديث عن اهداف ومهمات هذه المنظمات لا يزعم أن لديها الحرية فيما تشاء تغييره، اذ لا يمكن لهذه المنظمات العمل بحريةٍ ومجالٍ واسع إلا في المجتمعات والمناطق التي تسمح بحرية التعبير والتجمع؛ لذا تختلف اوضاع تلك المنظمات داخل المجتمعات باختلاف أنظمة الحكم القائمة، وتختلف أهدافها ووظائفها وتطلعاتها بحسب طبيعة المكان والمجتمع والسلطة والقوانين المفروضة؛ فمنظمات المجتمع المدني تكون أهمّ اولوياتها القيام بالحملات من أجل نيل حقوق الإنسان في المجتمعات القمعية، بينما تركز تلك المنظمات على تحسين الظروف الصحية والمستوى التعليمي ومستويات المعيشة في الدول المتقدمة والنامية، أما الدول التي تعيش الحروب، فهنا تجبر الظروف وطبيعة المجتمع منظمات المجتمع المدني على العمل والتحرك بطابع مختلف يختلف بحسب ظروف المنطقة والمجتمع[٦].

ومع اختلاف الظروف والمجتمعات التي تظهر فيها تلك المنظمات وتعمل فيها لكن لها خصائص تشترك فيها لكل زمان ومكان ومجتمع واطار زمني، وهو ان تتمتع مؤسسات وفروع تلك المنظمات بالاستقلالية عن الحكومات الحاكمة، ومن كل النواحي سواء كانت المالية أو الإدارية أو التنظيمية، وأن يكون لديها ولو شيءٌ يسيرٌ من الحرية لا تسمح فيه ان تتدخل السلطة او الحكومة الحاكمة.

والأمّر المهم وهو ما تقع فيه أغلب منظمات المجتمع المدني وبل الأكثَرية تعاني منه وهو عدم الانجرار إلى تحقيق الربح المالي اي لا يكون تشكيل تلك المنظمات قائماً على اساس تجاري الغاية منه تحقيق الربح والاغتناء من اموال المساعدات التي تحصل عليها تلك المنظمات سواء مساعدات من الأهالي او مساعدات من منظمات أُخرى سواء كانت امية او حكومية او منظمات بشكل اخر(٧).

عند الحديث عن منظمات المجتمع المدني والدولي يتبادر إلى الاذهان الكثير من المنظمات التابعة إلى الهيئات الدوليَّة التي كان للأمم المتحدة دورٌ في تأسيسها، لكننا هنا في صفحاتنا لسنا بصدد هذه المنظمات اذ انها حكومية دوليَّة بحتة، نعم، إن وظيفتها انسانية مجتمعية حقوقية، لكنها مرتبطة ارتباطاً كليَّاً وفعليَّاً في تكوينها وانشائها وتمويلها وكوادرها بالمنظمات الدوليَّة والدول الاعضاء لتلك المنظمات الدوليَّة ونقصد هنا المنظمات حسب أهمّيتها لا اقدميتها- والتي سيكون لها ارتباطاتٌ ومساعدات لمنظمات المجتمع المدني في بعض الدول الأفريقيّة:

١. مكتب الأمّم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لقد تم تشكيل هذا المكتب في العام، ١٩٩١ ليكون أحد الهيئات التابعة لأمانة الأمّم المتحدة، وظيفته دعم وتعبئة وتمويل كل الإجراءات الإنسانية التي تحدث في احد الدول والاستجابة لنداءات الطوارئ الخطيرة كالكوارث الطبيعية وغيرها من الحالات الإنسانية.

٢. مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان : تأسس في ٢٠ كانون الأول من العام ١٩٩٣، مهمته الرئيسية المكلف بها هو توفير وحماية حقوق الإنسان للجميع. وليكون هذا الهدف محققا، ركز المكتب على ثلاثة أمور رئيسية منها واولها وأهمّها ان توضع المعايير وأمور تنفيذ القوانين على الأرض وليس مجرد اسقاط فرض او حبر على ورق. يرأس هذا المكتب زيد رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان (حالياً). يتخذ هذا المكتب من جنيف مقراً له.

٣. صندوق الأمّم المتحدة للسكان : تم الاعلان عن تشكيل هذا الصندوق في عام ١٩٦٩، وهو أكبر وأهمّ مصدر دولي مالي لمساعدة السكان في المجتمعات النامية. وقد تم تخصيص حوالى ربع مجموع الأمّوال المخصصة لهذا الصندوق لسكان البلدان النامية وتحديداً في ثلاث مجالات رئيسية يتم الصرف عليها، اولها النواحي ومجال الصحة الإنجابية لكل من الرجال والنساء، وبالأخص فيما يخص تنظيم العائلة وثانيها قضايا السكان والسكن والمعيشة وأمور التنمية، وثالثها وهو الأهمّ مجال الوقاية من الأمّراض المنقولة (جنسياً)كالإيدز.

٤. منظمة الأمّم المتحدة للطفولة(اليونيسف): تعتبر هذه المنظمة المدافع ذات المكانة الريادية في العالم عن حقوق الاطفال . تم إنشاؤها في العام ١٩٤٦، مهمتها توفير الاطعمة والرعاية والعناية الصحية وخاصة في حالات الطوارئ وخاصة فئة الاطفال في البلدان والدول التي تدمرت وتعرضت للخراب بسبب الحروب والصراعات الداخلية والخارجية، وقد ساعدت منظمة اليونيسف ملايين من الأمّهات والأطفال المشردين او الضعفاء في جميع أنحاء دول العالم.

٥. منظمة الصحة العالمية: وهي المنظمة المسؤولة عن تنسيق وترتيب العمل داخل منظومات ووكالات الأمّم المتحدة التي تعنى وتهتم في المجال الصحي الدولي.

تم تشكيل هذه المنظمة وتأسيسها في ٧ نيسان ١٩٤٨، وان مسؤولية عمل المنظمة الرئيس هو تقديم المساعدة عند حدوث الأوبئة والكوارث الطبيعية وتقديم العلاجات الممكنة للقضاء عليها، وتقديم المعونات لتحسين الحالة الغذائية والمعيشية والصحية والبيئية للأشخاص في جميع أنحاء العالم. كما توفر المنظمة عمليات الإغاثة الطبية في حالات الطوارئ بناءً على النداءات المقدمة سواء من الحكومات او الأهالي وكذلك تقدّم المنظمة خدماتها للفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

٦. برنامج الأغذية العالمي: وهو وكالة تابعة للأمم المتحدة يعرف اختصاراً WFP، تأسس عام ١٩٦١، وهو أكبر منظمة إنسانية في العالم لمكافحة حالات الجوع والفقر، كما انه المسؤول عن توزيع الأغذية وما تحتاجه الملايين من المحتاجين في العالم، بما في ذلك يشمل اللاجئين والنازحين سواء في الداخل أوالعائدين إلى ديارهم [٨].

المحور الثاني: منظمات المجتمع المدني ودورها الإنساني في بعض الدول الأفريقيّة:

إن وجود هذه المنظمات في بعض المجتمعات، ولا تستطيع التعميم، هي ضرورةٌ لإحداث نوعٍ من التوزان في العلاقة بين السلطة التي على راس الحكم والأفراد في المجتمع ؛ لذا وباختلاف المجتمعات وطبيعتها وباختلاف الظروف واولويات افراد ذلك المجتمع وحاجاتهم لظهور تلك المنظمات نرى اختلاف أشكال وأنواع ومضامين واهداف تلك المنظمات بصورتها المؤسَّسيَّة.

في أفريقيّا – وهي موضوع الدراسة– نرى ان المُجْتَمَعات الأفريقيّة قد عانت طويلاً من الحكم الاستعماري وبمختلف اشكاله وأنواعه سواء كان استعماراً مباشراً أو غير مباشر؛ لذا فان المطلب الجماهيري الشعبي الأول هو التحرر والتخلص من كل أنواع واشكال ذلك الاستعمار. تلك الظروف التي عاشها الأفارقة في كل القارة الأفريقيّة تمخضت عنها ظهور عددٍ من المُنَظَّمَات، سواء كانت بجهود مُجْتَمَعِيَّة من افراد المجتمع الذي يعاني وبالتعاون مع حركات قد تكون سياسيَّة او شعبية او تحررية للمشاركة في عملية التحرير، وقد ظهر ذلك ببدء موجة التحولات الديمقراطية في أواخر الثمانينيات، حيث ظهر مصطلح او تعبير منظمات المُجْتَمَع المَدَنِيّ» ينتشر في أفريقيّا، وخاصة بعد ان تم الاعتراف بدور هذه المنظمات في مجال نزع السلاح في بعض البلدان الأفريقيّة التي كانت تعاني ليس فقط من جثوم الاستعمار الغربي بل عانت من فوضى انتشار السلاح بيد الاطفال، وكذلك دور تلك المنظمات في تنظيم عملية الانتخابات التي بدأ يعيشها الأفارقة في بلدانهم بعد ان كانوا محرومين حتى من الادلاء بأصواتهم والمشاركة الفعلية في عملية الانتخاب، وقد اشار تقرير البنك الدولي عام ١٩٨٩ إلى تلك الأمّور المهمة التي استطاعت منظمات المجتمع المدني من تحقيقها في بعض البلدان الأفريقيّة، كما أكّد تلك الأمّور واقرها اجتماع واشنطن في العام نفسه، واثنى على الدَّور السياسيّ وليس الإنساني فحسب لمنظمات المُجْتَمَع المَدَنِيَّ

الأفريقيّة واصفا اياها «على أنَّها مُحرّك التحوُّل إلى الديمقراطية بالتعاون مع الأحزاب السياسيَّة»[٩]، كما تم التأكيد على السماح و فسح المجال لهذه المُنَظَّمَات وارساء وجودها من خلال اظهار دورها ليس في المجال المجتمعي فحسب بل في المشاركة كمُكوّن رئيسي في أيّ مُجْتَمَع تشعر انه بحاجة إلى مساعدتها[١٠].

مما سبق عرضه يظهر أن منظمات المجتمع المدني ظهرت على الساحة السياسيَّة والمجتمعية، بشكلها الرسمي المعترف به في عقد الثمانينات من القرن العشرين لكن هذا الظهور المعترف رسميا ومن اعلى الجهات الدوليَّة لم يكن يسيراً وسهلاً بل رافقه موقفٌ معادٍ ورافضٌ من قبل حكومات تلك الدول التي ظهرت فيها تلك المنظمات، فقد عملت تلك الحكومات على محاربة واضعاف ومطاردة تلك المنظمات التي تبدي الرغبة والبدء في العمل السياسيّ أو التحرك في المجالات الاجتماعيّة والإنسانية، خوفاً من تلك الحكومات من أن تهدد تلك المنظمات وجودها؛ لذلك كانت مُنَظَّمَات المُجْتَمَع المَدَنِيّ في أفريقيّا في حالة شديدة من الخصوصية.

اما أهمّ الخطوط العريضة للأهداف التي اضطلعت بها تلك المنظمات مع إعطاء امثلة لكي نعرف مدى أهمّية هذه المنظمات في أفريقيّا فهي كالآتي:

كان من ابرز وأهمّ اهداف منظمات المجتمع المدني التي ظهرت في أفريقيّا عامة هو الوصول إلى المُجْتَمَعات المحلية المختلفة، ونعني بالمجتمعات المحلية البعيدة، المجتمعات البعيدة عن التطور والاندماج مع المجتمع المدني الكامل الذي تعيشه الدّولة ولايزال يعيش البعض منها حالة عدم التطور، وهذه انتشرت بصورة كبيرة في غرب أفريقيّا وهي المجتمعات التي كانت ولازالت تقطن الغابات والمناطق النائية،، ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي تتعرض لها، او تقديم ما تحتاجه تلك المجتمعات كونها تعيش الحالة البدائية وبعيدة كل البعد عن حداثة المجتمع والتطور الذي يمر به. ويمثل مشروع «صوت المواطن

في الحكم»، في مقاطعة كينيا الساحلية، الذي يعمل على تطوير المجتمع المدني الكيني ليجعل منه مجتمعا حيويا عمليا تنمويا وذلك من خلال تقديم المساعدات والاحتياجات الضرورية لبعض المنظمات التي تم اختيارها، في مقاطعة كوالي، التي يقع على عاتقها مهمة التواصل وايجاد الحلول والتفاعل والاتصال مع الحكومة على نحو يؤدي إلى منفعة المواطن، هذا المشروع يعمل مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني تقدر(٢٨٠)منظمة مجتمعية، والهدف الأول والأخير لهذا المشروع هو زيادة المشاركة المدنية في تنمية وتطوير وتنفيذ الخطط والبرامج الحكومية التي تقرها الحكومة لكل المقاطعات الكينية[١١]، يضاف إلى تلك المهام الاستجابة الفورية للأولويات والاحتياجات الأولية للمجتمع المحلي والتي يتم الوصول إليها من خلال البرامج الفعالة التي يجريها ومن نتائج الاحصائيات والقياسات التي تصل إليه من خلال افراده، كما يقوم هذا المشروع بمشاركة كل الدروس والتجارب التي يمر بها او الاحداث التي يكون لها وقعٌ مهمٌ في المجتمع، مع الحكومات المحلية وبعض الجهات المانحة والفاعلة في مجال تنمية المجتمع والتي تتطلع إلى احداث بعض او نوع من التغيير، وهذا كله يصب في توسيع دورها المؤثر في المجتمع من خلال التأثير المباشر على السياسة او السلطة الحاكمة مستندةً في ذلك على ما تمَّ اقراره من قرارات الجمعية العامة في تقرير مجلس حقوق الإنسان في الدَّورة الرابعة والعشرون (٩-٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٣)[١٢].

كما أهتمت بعض المُنَظَّمات بالعمل على توفير المناخ والأرضية والظروف المناسبة لإجراء انتخاباتٍ حكوميةٍ نزيهةٍ تتمتع بالإيجابية والنزاهة والمشاركة الجماهيرية الفعالة، وذلك بدفع وتشجيع المواطنين والحث على المشاركة في عملية الانتخاب والإصلاح السياسيّ المنشود ،لكن هذا الدَّور في بعض الدول الأفريقيّة نراه قد تداخل وتعارض مع دور الأحزاب السياسيَّة القائمة في تلك البلدان الأفريقيّة، وهذا ما حدث عندما ظهرت منظمات مثل (لقد كان لدينا ما يكفي)

في السنغال، و(مكنسة المواطن)او باللغة البوركينية (لا بالى سيتوين) (le balai citoyen) في بوركينا فاسو، وهي منظمة وحركة جماهيرية اتخذت من طريقة الاحتجاج السلمي منهاجاً وطريقاً للتعبير عن موقفها، انشأت عان ٢٠١٣ م فنانان موسيقيان وهما مغني الراب سيرجي بامبارا (Serge Bambara) وريغي سامز (Reggie Sams) وترفع هذه المنظمة شعاراً متميزاً وهو (بعد تمردك يأتي دور صوتك)، ومثلما لهذه الحركة المجتمعية دورٌ في متابعة مخاوف ومشاكل الناس من انقطاعات التيار الكهربائي ومحاولات الاستيلاء على الاراضي[١٣]، كان لها أيضاً موقفٌ حازمٌ من احزاب المعارضة وبقية الاحزاب السياسيَّة المتصارعة على السلطة بل واعترضت حتى على تدخل ومفاوضات منظمة المجموعة الاقتصادِيَّة لدول غرب أفريقيّا (Organization of the Economic Community of West African States)، الإيكواس اختصارا (ECWAS)، في احداث الانقلاب العسكريّ الذي قامت به كتيبة من الحرس الرئاسي في السابع عشر من شهر أيلول عام ٢٠١٥، ومحاولة احلال الهدنة والتوصل إلى نقاط اتفاق مع بقية كتائب الجيش حتى لا يصل الحال إلى حالة الاقتتال بين الطرفين. وقد نجحت منظمة المجموعة الاقتصادِيَّة لدول غرب أفريقيّا (الإكواس) في احتواء هذه الأزمة والتوصل إلى اتفاق مبدأي يتكون من ثلاثة عشر بنداً كان من أهمّها واولها ارجاع الرئيس الانتقالي ميشيل كافاندو(Michael kafando) [١٤] إلى الحكم بعد أن تم احتجازه أسبوعاً مع رئيس الوزراء من قبل كتيبة الحرس الرئاسي التي نفذت الانقلاب، لكن هذه البنود وجدت أمامها جملةً من العقبات منها منظمات المجتمع المدني الممثلة في أكثَرها تصلبا وهي منظمة «مكنسة المواطن»، التي صرح الناطق الرسمي باسمها غي-أرفي كام (Guy-Hervé Kam) قائلا« أن ما قامت به الإيكواس ليس سوى دفع فدية لإرهابيين مقابل إطلاق سراح رهائنهم»[١٥]، هذه المنظمة المجتمعية البسيطة أدت ـ ومازالت ـ تؤدي مهامها الإنسانية في سبيل تطور

المجتمع، فماقامت به هذه المنظمة من مواقف مجتمعية ايجابية ومواقف سياسيَّة وخاصة نجاحها في تعبئة الشباب لرفض قرار الحكومة في ان يكون رئيس البلاد رئيسا مدى الحياة ونجاحها في التعبئة الجماهيرية يمكن ان نعتبرها مثالا «للربيع الأفريقيّ»[١٦]، وحركة «الاثنين الأسود» في أوغندا والتي أصبَحَت تعرف- بعد ائتلافها مع عدد من المنظمات والتجمعات منها (ائتلاف مكافحة الفساد في أوغندا)(Uganda Anti-Corruption Coalition)، والتي ظهرت في العام ١٩٩٩، هذا الائتلاف هو من اندماج وتوافق أفكار(١٠) منظمات ابرزها (شبكة ديون أوغندا، إم إس أوغندا، أوكسفام بريطانيّا، منظمة الشفافية الدوليَّة – أوغندا، FIDA – أوغندا، شبكة المرأة الأوغندية (UWONET، FABIO، UCAA، DENIVA و UNATU. ٢]) هذا الائتلاف يوصف بأنه غير ربحي يسعى إلى محاربة ومكافحة حالات الفساد المنتشرة في اوغندا بصفة الفردية وليس كهيئات او افراد ينتمون لمنظمات دوليَّة، وقد وجد هذا التحالف المناخ المجتمعي المناسب والدعم من افراد المجتمع وهذا ما جعله يستمر في السعي لتحقيق الهدف المشترك الذي قامت المجموعة لأجله، وجاءت ثمار تلك المساعي عام ٢٠٠٣ عندما اتخذ الاجتماع السنوي العام المنعقد في شبكة حقوق الإنسان في أوغندا (HURINET-U)، قراراً بتسجيل (ائتلاف مكافحة الفساد في أوغندا)، رسمياً كهيئة مستقلة، وفي عام ٢٠٠٤، تم تسجيله لدى كل من مجلس إدارة المنظمات غير الحكومية ومسجل الشركات في أوغندا، ليصبح هيئة معترف بها تتمتع بصلاحيات رفع الدعاوى والمقاضاة وبتسلسل دائم وختم مشترك. وقد استمر الائتلاف بالتعاون مع الجهات القادرة على الدعم وتوصيل ما تنادي به مختلف فئات المجتمع –التي انهكها الفساد الحكومي–، مثل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني الرسمية ذات الصفة الدوليَّة، ورجال الدين الدين والناشطين سواء كانوا من الأكاديميين والمختصين في مجال حقوق الإنسان او الناشطين من الافراد وكذلك بعض المؤسسات الرئيسية الأُخرى ذات التأثير

في محور حياة المواطن والدّولة [١٧].

منذ تشكيل هذا الائتلاف استمر طول مسيرته في الاعتماد على دعم المانحين ومنهم جمعيات ms (Uganda)، التي تعتبر المتبرع الرئيسي، ومع مُرور الاحداث وتطورها وظهور الائتلاف بشكل واضح ومؤثر، بدأت جهات أُخرى تساهم في هذا الدعم ومنها، (هيئة مكافحة الكسب غير المشروع في تلقي الأمّوال من ActionAid Uganda و DANIDA)، كما يوجد مجموعة من المانحين والداعمين للائتلاف ومنهم (مرفق الحكم الديمقراطي dgf) ومنظمة أكشن إيد أوغندا، وكذلك برنامج الأمّم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الشراكة من أجل صندوق الشفافية، ومنظمة كير أوغندا ،واخيرا الاعتماد على اشتراكات العضوية لمن يروم الانتماء لإحدى منظمات الائتلاف او الائتلاف نفسه.

وكل هذه المساعدات والمنح كان الهدف منها هو تمكين المواطنين من المطالبة بحقوقه بشيءٍ من الشفافية والضغط وليس باستخدام العنف، وذلك من خلال تلك المنظمات التي كانت بمثابة منصة تمكن للمواطن اعتلائها وايصال صوته للضغط من خلالها على الحكومة لتكون مسؤولة وملتزمة بتحسين الظروف وتقديم الخدمات الضرورية، ومحاربة كل أنواع الفساد واشكاله في القطاع العام وبناء قدرات المجتمع المدني وللمطالبة بصعود قيادات مستجيبة وخاضعة للمساءلة القانونية حينما يشك بأدائها.

وفي التاسع من كانون الأول من كل عام يحتفل الائتلاف بمشاركة منظمات المجتمع المدني في كل انحاء العالم باليوم الدولي لمكافحة الفساد، في هذا اليوم المحدد تقوم هيئة مكافحة الكسب غير المشروع بتمييزه من خلال القيام بعددٍ من الأنشطة التي تهدف إلى تعبئة الجمهور وتقديم النصح والارشاد والتنبيه لمكافحة الفساد في البلاد. يعتمد هذا الائتلاف على أمور عدة يفرضها على من يروم الانتماء وهي الخطوط الرئيسة او القيم التي يقوم عليها ومنها (النزاهة –

الشفافية – وعدم التمييز– المساءلة– العدالة– التضامن– الموضوعية)[١٨].

لم يخلُ مسير منظمات المجتمع او يتحدد بالوقفات او المطالبة بالحقوق المدنية والمجتمعية فقط، بل تعداه في بعض الدول الأفريقيّة إلى المشاركة الفعلية في مراقبة العملية السياسيَّة وهذا ما حصل في كينيا، عندما تبنت بعض منظمات المجتمع المدني القيام بمهمة الرقابة والمساءلة، لضمان سير وتنفيذ قوانين السلطة التشريعية وقرارات الحكومة والحفاظ على القيم الدستورية، وهذا ما حدث في العام ٢٠١٣، حينما تبنَّت مُنَظَّمَات المُجْتَمَع المَدَنِيّ مطالب المواطنين الكينيين لمنع زيادة رواتب أعضاء البرلمان، وأيضاً ما حدث في جمهورية الكونغو عام ٢٠٠٣، عندما قاد الأساقفة الكاثوليك حملة لمكافحة كل أنواع واشكال الفساد في قطاع النفط، وذلك بالتعاون مع مجموعةٍ من المُنَظَّمَات المدنية.

لم تقتصر مهام المنظمات على احلال السلام ومحاربة الفساد والمطالبة بالحقوق والمساواة بين أفراد المجتمع، بل شاركت في العمل من أجل تسريع وتيرة الازدهار الاقتصادي في بلدانها من خلال الاندماج مع المنظمات الإقليميَّة والدوليَّة المهمة، وقد تم الكشف رسمياً عن هذا التعاون بما يسمى(منتدى المُجْتَمَع المَدَنِيّ في أفريقيّا) في عام ٢٠١٩، والذي جمع أكثَر من (٣٠٠)مُنَظَّمَة مُجْتَمَع مدني من دول أفريقيّا، ليكون هذا المنتدى بمثابة منصة للحوار بين منظمات المُجْتَمَع المَدَنِيّ وبمشاركة المصرف الأفريقيّ للتنمية في القارة الأفريقيّة، للدفاع عن(اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الأفريقيّة)، هذا التجمع وهذه القرارات تدلُّ على مدى قوة منظمات المُجْتَمَع المَدَنِيّ الذي أصبَحَت عليه كشريك استراتيجي في تحقيق بل وتنفيد التنمية الاقتصادِيَّة على مستوى القارة بأكملها ـ كما يتأملون[١٩].

كما كان لمنظمات المجتمع المدني الدَّور الريادي في تقديم المقترحات والحلول الناجعة للمشكلات التي يعاني منها المواطن الأفريقيّ، مع تقديم

المبادرات والحلول التنموية، والاخذ بمبادرة تنبيه القيادات الحاكمة إلى بعض الممارسات والقرارات التي لا تتلاءم مع طموحات وتطلعات المواطنين، مع الاخذ بتقديم البدائل والحلول الفعَّالة، فكان التحالف الذي ظهر في زامبيا (ZAMBIA LAND ALLIANCE) (تحالف زامبيا للأراضي)، منظمة من منظمات المجتمع المدني، تضم مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تعمل وتنادي من أجل ايجاد سياسات وقوانين توزيع الأراضي بشكلٍ عادلٍ آخذةٍ في الاعتبار مصالح فقراء الريف والعمال شبه الحضريين والعمال من الحضر من الفئة المهمشة .

ينتهج هذا التحالف طريق ممارسة الضغط على الحكومة القائمة من خلال الدعوات المتواصلة للوصول إلى المبتغى وهو الشراكة المجتمعية عن طريق ممارسة الضغوطات والدعوة إلى اعادة السياسات والقوانين والأنظمة الإدارية التي سيتم بموجبها ضمان احتياجات فقراء الريف والحضر الذين يعتمد معظمهم على الأرض لكسب عيشهم، كما يعمل هذا التحالف على رفع مستوى الوعي بالحقوق سواء المتعلقة بالأراضي او نبذ سياسة التمييز واقرار المساواة بين الجنسين والاهتمام بالصحة العامة والحفاظ على البيئة[٢٠].

وكان للعديد من مُنَظَّمَات المُجْتَمَع المَدَنِيّ في أفريقيّا مع الحكومات الحاكمة دورٌ في قضايا التنمية، على سبيل المثال، مؤسسة ابي بيمان « Abibimman»، هي أيضاً منظمة من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية وغير الحزبية وغير الهادفة للحصول على الربح (RGD G5، 895، DSW 2525)، تأسست عام ٢٠٠٠، من قبل مجموعة من الشباب الناشطين في مجال الحقوق والمجتمع المدني والذين آمنوا انَّه بالجهود المتواصلة والتصميم القوي سيتم ا

لحفاظ على النظم البيئية في العالم والتي ستحسن بدورها حياة الإنسان. لذلك كانوا على استعداد للمضي قدماً في برامج من شأنها أن تعزز وتطور وتؤثر

بشكل إيجابي على سبل العيش والسلام والتنمية لشعوب العالم بأسره وأفريقيّا على وجه الخصوص، ومن هنا جاء اسم مؤسسة أبيبيان (المؤسسة الأفريقيّة)[٢١].

كرست هذه المؤسسة جهودها لتعزيز ونشر ثقافة السلم والسلام والقضاء او التخفيف من حدة النزاعات وحالات اعلان الحروب والاهتمام بحالات اللاجئين. هذه الجهود لن تتحقق ـ حسب المؤسسة ـ الا من خلال تعزيز المعرفة الفردية القائمة على الحقوق الثَّقافِيّة والمدنية والإنسانية والبيئية، ومن خلال التأثيرات التي يعكسها المجتمع الذي يعيش فيه الافراد من خلال تطبيق الديمقراطية او ما يسمى بالحكم الرشيد ونشر التنمية. لذلك عملت مؤسسة أبيبيان، على تعزيز ونشر التعليم سواء الرسمي او غير الرسمي ونشر الثقافة وتطوير المهارات الفنية والمهنية للعمال لتعزيز فرص العمل، والعمل من أجل اقرار مستوى معاشي أفضل للسكان . كما تركز المؤسسة اهتمامها على تعزيز التوازن بين التنوع البيولوجي للنظام البيئي الأفريقيّ ونوع التنمية المستدامة، والآثار المترتبة التي سيتركها ذلك التنوع على البيئة، واستخدام الأراضي وما متوفر من المياه في مجالات (الزراعة، التعدين، تطوير البنية التحتية)، وبسبب ما تعانيه دول أفريقيّا من تدهور الأراضي وعدم صلاحيتها للزراعة وتغير المناخ تمسكت المؤسسة بمبادئ الأمّم المتحدة والاتحاد الأفريقيّ والمجموعات الاقتصادِيَّة الإقليميَّة الثماني وبما هو معتمد في اتفاقية الأمّم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، والجمعية الدوليَّة لمجلس التنمية البيئية والريفية (ISERD)، والميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، وصندوق التكيف (شبكة المنظمات غير الحكومية AF)، ومرفق البيئة العالمية (GEF NGO)، والصندوق الأخضر للمناخ (GCF)، ومنظمة شراكة صحة الأمّ والوليد والطفل التابع لمنظمة الصحة العالمية(PMNCH)، ومنظمة الشراكة العالمية للتربة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة(GSP)، ومع التحالف الدولي للموئل، تحالف المناخ والهواء النظيف التابع لبرنامج الأمّم المتحدة للبيئة (CCAC)، واتفاقية الأمّم المتحدة لمكافحة

الفساد، ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعيّ للأمم المتحدة [٢٢].

كما كانت مشاركة (٦٠) ممثلاً عن الحكومات الأفريقيّة ومُنَظَّمَات المُجْتَمَع المَدَنِيّ من جميع أنحاء القارة الأفريقيّة، في اذار ٢٠١٥م في اجتماع مقره أديس أبابا عاصمة اثيوبيا لوضع آليات واولويات وطرق مكافحة الفساد وبتعاونٍ مشتركٍ من قبل جميع المشاركين من كل دول القارة دليلاً قويّاً على دور تلك المنظمات في النهوض بمستوى الشفافية والعمل الجاد للنهوض بكل ركن من اركان الدّولة والمجتمع في تلك الدول الأفريقيّة. كان لمكتب الأمّم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وائتلاف اتفاقية الأمّم المتحدة لمكافحة الفساد الدَّور الأول في التهيئة لهذا الاجتماع، وقد حضر الاجتماع حوالى (٦٠)مشاركاً من (٢٣) دولة أفريقيّة.

في بدء الاجتماع رحب علي سليمان، المفوض الإثيوبي لمكافحة الفساد، بالمشاركين والحاضرين في بلاده ،وتطرق اثناء كلمته إلى ما ورد في تقرير الاتحاد الأفريقيّ، الذي كشف أن (تريليون دولار أمريكي) قد ضاعت وتبددت وسرقت بسبب الممارسات والسياسات الحكومية او غير الحكومية الفاسدة في القارة الأفريقيّة، قائلا: «على مدار الخمسين عاماً الماضية «لا يمكن لأفريقيّا أن تخسر مثل هذا المبلغ الهائل من المال»[٢٣].

هذا الحدث الذي استضافته اثيوبيا وبمشاركة لجنة الأمّم المتحدة الاقتصادِيَّة لأفريقيّا (UNECA)، وبدعم من وكالة التنمية النمساوية، هو أول لقاء عمل يعقد في أفريقيّا لمنظمات المجتمع المدني والحكومات التي كانت تعمل وتمضي من أجل تنفيذ (اتفاقية الأمّم المتحدة لمكافحة الفساد)، هذا اللقاء فسح المجال لمنظمات المجتمع المدني وممثلي الجهات الحكومية بالاجتماع – لأول مرة ـ والدخول في مناقشات للوصول إلى أفضل الطرق والحلول للتعامل مع حالات ومناشئ ومؤسسات الفساد في بلدانهم. اذ كان بمثابة منصة لتبادل الآراء والمناقشات، بما يتعلق باتفاقية الأمّم المتحدة لمكافحة الفساد وآليات

تنفيذها بالخطوات السليمة للسير بخطوات صحيحة في مجال بناء علاقات واضحة وصريحة بعيدة عن الريبة والشك مع الحكومات القائمة على الحكم.

كانت اولى القضايا التي تم طرحها من قبل العديد من منظمات المجتمع المدني هي حاجة تلك المنظمات إلى بناء علاقات وتحالفات استراتيجية مع وكالات مكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني المنتشرة في الدول الأفريقيّة ومع المنظمات الدوليَّة وشركات ومنافذ وآليات القطاع الخاص، من أجل العمل على حد وايقاف كل أنواع الفساد. كانت أغلب البلدان الحاضرة في هذا اللقاء قد وصلت إلى مرحلة اكتمال عملية مراجعة ودراسة بنود اتفاقية الأمّم المتحدة لمكافحة الفساد، والباقي منها قد وقع عليها. ومن احدى الحالات التي تم تداولها في هذا اللقاء انه تم التنسيق من قبل منسق الحكومة الذي تم تعيينه من قبل مؤسسة مكافحة الفساد المنشأة حديثاً في دولة كوت ديفوار، لالتقاء(١٥) شخصاً هم من ممثلي منظمات المجتمع المدني من الشبكة الإيفوارية وهم من القادة الشباب الذين يعملون من أجل احلال النزاهة ومكافحة كل أنواع الفساد الحكومي وغير الحكومي، والوفد الحكومي الحاضر، وبدأ حواراً معهم لأجل الوصول إلى نقاط التقاء وتواصل وتعاون بين الطرفين[٢٤].

ونظراً لكون قطاع الصحة العامة في القارة الأفريقيّة يحتل مرتبةً كبيرةً ويوضع على سُلّم الأولويات، فقد نشأت عدد من مُنَظَّمَات المُجْتَمَع المَدَنِيّ التي تتعامل مع القضايا الصحية والاجتماعيّة، مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز»، والصحة الإنجابية، وحقوق المرأة. هذه المنظمات تتعامل مع مؤسسات ومنظمات وهياكل وبرامج ومفاصل ووكالات المُنَظَّمَات الدوليَّة مثل الأمّم المتحدة. لكن كانت هناك منظمات ظهرت من رحم المجتمع ليس لها اي دعم دولي او حكومي، واول هذه المنظمات الخاصة بمعالجة هذا المجال تأسست في الكاميرون، وهي منظمة (Impact Santé Afrique)، وهي منظمة غير حكومية اسستها[٢٥] اخصائية الصحة العامة اوليفيا نغو Olivia nqou»،

ومجال عمل المنظمة هو مكافحة مرض الملاريا والمساهمة الجادة والفاعلة في تحسين صحة المواطن في القارة الأفريقيّة، مقرها الكاميرون، فئات عمل المنظمة هم الاطفال والشباب والمرأة، والاهتمام بتطوير المجتمع وخاصة في المناطق الريفية. تسعى هذه المنظمة إلى الاشتراك والتعاون مع صناع القرار والمؤثرين في القرار الحكومي والمجتمع المدني على احداث نوع من التغيير المجتمعي في المجال الصحي من خلال زيادة التمويل للمجال الصحي والدوائي وتقديم الخدمات الصحية الأساسية لكل افراد المجتمع دون تمييز[٢٦].

كما ظهرت في القارة الأفريقيّة بعض المُنَظَّمَات التي تختص بتقديم وجمع الدعم المالي والمعنوي والفني للمُنَظَّمات المجتمعية غير الحُكُومِيَّة، ومنها (برنامج أفريقيّا) الذي تكفل به (مركز المشروعات الدوليَّة الخاصة) (Center for International Private Enterprise)، بدأ هذا المركز عمله منذ عام ١٩٨٣، وبموجب خطط الموضوعة لمساعدة ومساندة كل منظمة او مشروع تكون الغاية فائدة المجتمع والفرد، فقد كان لهذا المركز اتصالات مع رجال الأعمال، وصنّاع القرار في الدول التي يطلب افرادها المساعدة، والصحفيين، هدف المركز المساعدة في اقامة المؤسسات المدنية التي تساعد على قيام مجتمع ديمقراطي، ومكافحة كل أنواع وطرق ومسائل الفساد، والحصول على التأييد اللازم من افراد المجتمع لهذه الاهداف، ومتابعة موضوع حوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وضمان حقوق الملكية للأفراد، وتثبيت حقوق المرأة والشباب في الدساتير الحكومية[٢٧]. كما ظهرت بعض المُنَظَّمَات المجتمعية من تأسيس الشباب والتي كانت تعنى بالثقافة والحفاظ على الإرث والتراث والقيم الحضارية لأفريقيّا من ابرزها في دولة مالي، رابطة باسم الرابطة الدوليَّة للشباب الناطقين بالفرنسية (Association Internationale des Jeunes Francophones)[٢٨].وفي بعض الحالات الاستثنائية، ظهرت منظمات مجتمع مدني على شكل ائتلاف من جماعات دِينيَّة غير حُكُومِيَّة، وهذا ما حدث في كينيا

اذ تأسس المجلس الوطنيّ لكنائس كينيا (Kenya National Council of Churche) (NCCK)، هذا المجلس هو احد اعضاء مجموعة المجالس والكنائس المسيحيّة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقيّ والمجالس المسيحيّة في جنوب أفريقيّا. يقع المكتب الرئيسي للمجلس في نيروبي عاصمة كينيا، . وله فروع تسع تنتشر في المدن الكينية، تأسس هذا المجلس في عام ١٩١٣، وكان له دورٌ رئيسٌ ومتميزٌ في تعبئة وتنمية حياة الكينيين وفي مختلف القضايا السياسيَّة والاقتصادِيَّة والاجتماعيّة، يتألف (NCCK) من (٣٧) عضواً من الكنائس والمنظمات التي تسعى وتهدف إلى قيام مجتمع موحد سلمي تسوده العدالة الاجتماعيّة وقد كانت لهذا المجلس مساهمات كبيرة في تحقيق نوع من الديمقراطية في المجتمع الكيني[٢٩].

ولم تكن النساء بعيدةً عن المساهمة في هذا المجال، فقد كان لهن مشاركة واضحة وفاعلة في مُنَظَّمَات المُجْتَمَع المَدَنِيّ المعنيَّة بحلّ النزاعات، ومن هذه المنظمات «مُنَظَّمَة العمل النسائي الليبيريّ من أجل السلام» «Liberian Women's Action for Peace» في دولة ليبيريا[٣٠]، ففي العام ٢٠٠٢، قامت مجموعة من النساء بتشكيل منظمة بقيادة الأخصائية الاجتماعيّة ليما غبوي (Lima Gbowey) (شبكة حفظ السلام النسائية) (Women's Peacekeeping Networ)، في محاولة منهنَّ لإنهاء الحرب الأهلية الليبيرية التي بدأت بوادرها منذ العام ٢٠٠١. وبدأت الاعداد تتسع خلال اقل من سنة واحدة، مما دعا القائمات على «شبكة حفظ السلام النسائية» إلى تنظيم نساء ليبيريا المنظمات في الشبكة إلى منظمة اكبر واوسع وهي «مُنَظَّمَة العمل النسائي الليبيريّ من أجل السلام »، هي منظمة نسائية انسانية غير دِينيَّة وغير مسيسة، ضمت في صفوفها وتشكيلاتها النساء المسلمات والمسيحيّات ومن كل الاديان الموجودة في ليبيريا، وكانت اولى المبادرات التي قامت بها هذه المنظمة هي الاعتصام في العاصمة مونروفيا، من أجل الصلاة والتوسل إلى الله لتحقيق السلام وانهاء

الحرب. لم يقتصر نشاط المنظمة على العاصمة بل سرعان ما انتشرت في المناطق الريفية من ليبيريا وفي مخيمات اللاجئين الذين هربوا من بطش الجماعات المسلحة ومن الاثار التي ترتبت على استمرار الحرب.

ومع تزايد الضغط الشعبي العام نتيجة الحرب الاهلية وما سببته من اثار ونتائج مفجعة للمجتمع الليبيري، وافق الرئيس تشارلز تايلور(Charles Taylor)[٣١]، على حضور قمة السلام التي عقدت في غانا من أجل تحقيق المصالحة المجتمعية واقرار التوجهات الديمقراطية في ليبيريا ولمواصلة الضغط على الفصائل المتحاربة لإقرار عملية السلام.، وقد حضر، إلى جانب وفود الاحزاب المشتركة في الحكم واحزاب المعارضة، منظمة « العمل النسائي الليبيريّ من أجل السلام « التي ارسلت مندوباتها لحضور القمة، كما نظمت المنظمة اعتصاماً مستمرا أمام القصر الرئاسي، بهذه الاعمال استطاعت المنظمة من تشكيل قوة سياسيَّة موجهة ضد العنف الدائر في البلاد وضد الحكومة القائمة التي كانت تدير تلك الاعمال، .ومرت محادثات السلام بمرحلة توقف مع استمرار الحرب في ليبيريا، لكن أعمال النساء في المنظمة استمرت بل واخذ الموقف يتصاعد من حيث الاعتصامات والإضرابات واقامة التجمعات، لذا فأن اجبار الحكومة على الرجوع إلى منصة المباحثات يعزى في التاريخ الليبيري إلى موقف هذه المنظمة وما قامت به عضواتها وهو الذي حفز المحادثات وجعلها تستمر لتتوصل إلى إبرام اتفاق سلام في العام ٢٠٠٣[٣٢].

كانت هذه المنظمة سببا رئيسيا في نجاح محادثات السلام بعد حرب أهلية استمرت أربعة عشر عاما في ليبيريا، هذه المواقف الصلبة للمنظمات النسوية قد جاءت ثمارها بتنصيب أول امرأة كرئيسة لليبيريا، إلين جونسون سيرليف (Ellen Johnson Sirleaf)[٣٣].

وكما كان للمنظمة النسائية دورٌ في احداث التغيير في تاريخ ليبيريا، كان

هناك عدد من منظمات المُجْتَمَع المَدَنِيّ والتي كان لها دورٌ مميزٌ في إحداث التغيير السياسيّ ونقل واقع بلدانهم من الحكم الاستبدادي إلى تحقيق الديمقراطية بل وتعدى دورهم إلى اكبر من ذلك وهو إجبار بعض الرؤساء والحكام على تقديم الاستقالة او الخروج من السلطة والبلاد، ومن امثلة هؤلاء الرئيس جاكوب زوما (Jacob Gedleyihlekisa Zuma)، رئيس دولة جنوب أفريقيّا(٢٠٠٩-٢٠١٨)؛ عندما تعاونت حشود المعارضة مع منظمات المجتمع المدني الداعمة لإقرار الديمقراطية الدستورية في البلاد، ومن هذه المنظمات، منظمة هيئة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيّا»، هذه المنظمة يقع على عاتقها مهمة تقديم تقارير مفصلة سنويا إلى البرلمان، بشأن تنفيذ الخطط المرسومة من قبل الحكومة لكل دائرة او مؤسسة او وزارة، وما تم تنفيذه منها في كل دائرة حُكُومِيَّة وما حققته تلك الوزارات او الدوائر من أعمال تخص مجال الحقوق الاجتماعيّة او المجالات والاقتصادِيَّة وبفعل هذا التعاون استطاعت تلك المنظمة بالتعاون مع معارضي الرئيس من اجباره على تقديم الاستقالة بل وتقديمه للمحاكمة[٣٤].

أما دولة تشاد فقد اهتمت الكثير من مُنَظَّمَات المُجْتَمَع المَدَنِيّ بالعمل على ايقاف ومحاربة عمل الجماعات الإرهابية المتطرفة، وقد تأسس(١٤٨) مشروعاً تقوده المنظمات التابعة للمجتمع المدني، الهدف منها محاربة الإرهاب ومكافحته ومطاردة كل من يمد يد العون لهم في حوض بحيرة تشاد، هذه المنظمات تقوم بتقديم المبادرات وتهيئة وتقديم برامج تدريبية توعوية للشباب وتنبيهم بخطورة الانضمام لهذه للجماعات الارهابية المتطرفة، ومن هذه المشروعات، مشروع «دعم جمعيات المُجْتَمَع المَدَنِيّ باسكو» (PASOC)، وجوده في دولة تشاد وعمله المستمر في هذا المجال يعد انتصاراً وانجازا متميزا لمُنَظَّمَات المُجْتَمَع المَدَنِيّ، هذا المشروع يتم تمويله من قبل الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى المساهمة في جعل منظمات المُجْتَمَع المَدَنِيّ في المجتمع التشادي شريكاً مسؤولاً قادرا في عملية اتخاذ ومتابعة القرارات على الصعيدين المحلي والوطنيّ[٣٥].

ونظراً للطبيعة الأثنية المتعددة للمُجْتَمَع النيجيريّ، فقد تشكلت داخل نيجيريا منظمات المجتمع المدني الخاصة برفع مطالب واحتياجات تلك الأثنيات، ومن هذه المُنَظَّمات، مركز مكافحة الارهاب (counter terrorism center)، وهو من المنظمات المهتمة باستتباب الوضع الأمّني ومكافحة كل أنواع التطرف والإرهاب في المجتمع النيجيري، لقد كان لهذا المركز دورٌ بارزٌ في مكافحة الارهاب والتطرف الذي حاولت بعض الجماعات الارهابية نشره بين ابناء المجتمع النيجيري، وهو مركز مدني تأسس في العام ٢٠١٤، مهمته الرئيسية هي محاربة الإرهاب ومواجهته من خلال تعبئة جماهير المجتمع للتصدي لكل محاولاته، هذا المركز يمول مِن «فرقة العمل المعنية بالتنفيذ مكافحة الإرهاب»« Counter-Terrorism Implementation Task Force» التابعة للأمم المتحدة[٣٦]، كما اثبتت دورها الفعال والمؤثر في المجتمع الاوغندي سواء على مستوى الصحة أو التعليم او معالجة حالات الفقر التي تعاني منها المجتمعات الأفريقيّة عامة والمجتمع الاوغندي خاصة، ومن أهمّ هذه المُنَظَّمات «جمعية وكلاء التغيير» «Change Agents Association» في أوغندا، التي تأسست كمنظمة غير حكومية في ١١ تشرين الأول عام١٩٩٣، تحت رقم التسجيل (٥٩١٤/ ٦٤٦)، الذي يتم تجديده وفقاً لما يقتضيه القانون الاوغندي، كما وسجلت هذه المنظمة كشركة ذات مسؤولية محدودة غير ربحية بموجب قانون الشركات الأوغندي، هذه الجمعية تضم بين صفوفها الرجال والنساء الذين أنظموا إليها في فروعها المنتشرة في جميع أنحاء البلاد لتقديم خدمة وطنيَّة وهي جعل سكان الريف الفقراء والمجتمعات ذات المستوى المعيشي والثَّقافِيّ المتدني على وعي بالواقع الذي يعيشون فيه، أي تطوير وتأجيج الوعي النقدي لأنفسهم ولواقعهم الفقير من حيث البيئة الاجتماعيّة والسياسيَّة والاقتصادِيَّة التي يعملون فيها، وبتأجيج الوعي والثقافة يصبح هؤلاء الفقراء قادرين على المطالبة بحقوقهم من حيث تحسين الواقع المعاشي والبيئي او في مجال المشاركة في اتخاذ القرار المشاركة في

الانتخابات-، والبدء بمشاريع تكون داعمةً للدخل، وهذا هو اساس ما يسمى بمنهجية التنمية التشاركية التي يشترك فيها كل افراد المجتمع وبكل طبقاته، وهذا ما حصل، ففي العام ١٩٩٢، اشترك (٧٥)من النساء والرجال الأوغنديين في دورة تدريبية ليكونوا كوكلاء تغيير، هذا التدريب تم من قبل« شركة كويكر سيرفيس النرويجية» «orwegian Quaker Service » لتكون الحصيلة ان هؤلاء استطاعوا تأسيس جمعية وكلاء التغيير الأوغندية، لتعزيز وتغيير الواقع الاجتماعيّ في جميع أنحاء البلاد. تضم الجمعية أكثَر من (٤٠٠٠) عضوٍ هم من وكلاء التغيير المدربين الذين يعملون في (٢٣٠) فرعاً للجمعية منتشرة في جميع أنحاء أوغندا. تعمل جمعية وكلاء التغيير بالعمل التطوعي مع أكثَر من (٥٠٠٠) مجموعة تنمية مختصة لتقديم المساعدة الذاتية، و تضم ما يقارب(٦٩٠٠٠) رجل وامرأة من مناطق ريف اوغندا[٣٧]. و«منتدى أوغندا الوطنيّ للمُنَظَّمَات غير الحُكُومِيَّة» «Uganda National NGO Forum»، يعد هذا المنتدى بمثابة المنبرً للمشاركة وطرح الافكار من قبل المنظمات غير الحكومية، وذلك للمشاركة في التقليل من عمليات الحوكمة واستمرار عمليات التنمية في أوغندا لتصبح اوغندا معروفة اقتصاديا واجتماعيّا على الصعيد العالمي. كما يعد هذا المنتدى احدى المنظمات الوطنيَّة المستقلة والتي يضم بين ثناياه كل المنظمات غير الحكومية في أوغندا بمختلف أنواعها وتشكيلاتها. تم تأسيس هذا المنتدى في عام ١٩٩٧، مهمته الأولى السعي لتحقيق عدالة اجتماعيّة للجميع بدون تمييز ومشاركة الجميع سواء من النساء او الرجال مع الحكومة وكل الجهات الإنمائية الفاعلة، وقد تم تسجيل هذا المنتدى رسميا في مجلس إدارة المنظمات غير الحكومية في العام ٢٠٠١، ومن هذا العام زادت الاعداد من (٥٠) عضو في بداية التأسيس إلى أكثَر من (٤٠٠) عضو في العام ٢٠٠١ ،واستمر هذا المنتدى في تحقيق هدفه المعلن «تسخير الإمكانات الجماعية للمجتمع المدني»، وأصبَحَ هذا المنتدى هو الأول في قطاع المنظمات غير الحكومية في اوغندا والمطالب بالحقوق المدنية لأبناء المجتمع،

وبحلول عام ٢٠٠٦، أصبَحَ منتدى المنظمات غير الحكومية يعتلي مكانة حيوية وذات تأثير بين منظمات المجتمع المدني في أوغندا من حيث التأثير والاعداد[٣٨].

الخاتمة:

ان مدى تقدم ملف الديمقراطية في اي دولة او مجتمع يقاس من خلال وجود منظمات المجتمع المدني وبشكل فاعل وقوي، ومما سبق عرضه يتبين ان لمنظمات المجتمع المدني التي ظهرت في دول أفريقيّا وبكل الجهات سواء كان في غرب أفريقيّا او جنوبها او شرقها اهدافاً ورؤىً تأسست للعمل عليها، ومنها الدفاع عن حقوق ومصالح افراد المجتمع وحاجاته، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحقوق التي تحتاج إلى خدمات ومنها المجال الصحي والبيئي والاقتصادي. كما ان هذه المنظمات قد أدت واجبات كبيرة منها التدخل في احلال الديمقراطية الصحيحة وليس السلبية في المجتمع، وهذا يعني ان لهذه المنظمات القدرة في التأثير على الحكومات القائمة على راس السلطة وتحميلها المسؤولية. مع ذلك، فالحديث عن اهداف ومهمات هذه المنظمات لا يعتبر-ومن خلال الأمّثلة التي ذكرت في ثنايا البحث- ان لديها الحرية فيما تشاء تغييره، اذ لاحظنا لم يكن لهذه لمنظمات العمل بحرية او منحها مجال واسع من الحريات في العمل والتصرف، إلا في المجتمعات والمناطق التي سمحت بحرية التعبير والتجمع، لذا اختلفت اوضاع تلك المنظمات داخل المجتمعات اختلاف أنظمة الحكم القائمة، كما اختلفت أهدافها ووظائفها وتطلعاتها بحسب طبيعة المكان والمجتمع والسلطة والقوانين المفروضة. فمنظمات المجتمع المدني تكون أهمّ اولوياتها هي حملات من أجل نيل حقوق الإنسان وخاصة في المجتمعات القمعية، بينما ركزت منظمات أُخرى على تحسين الظروف الصحية والمستوى التعليمي ومستويات المعيشة.

أما المنظمات التي ظهرت في الدول التي عاشت الحروب، فهنا أجبرت الظروف وطبيعة المجتمع، منظمات المجتمع المدني، على العمل والتحرك بطابع مختلف وبخصوصية تختلف بحسب ظروف المنطقة والمجتمع. وكل هذه الاعمال

وبمختلف المناطق والظروف التي ظهرت فيها تلك المنظمات نرى ان الجانب الأهمّ في كل ذلك، انها منظمات شعبية مدنية ظهرت من قلب المجتمع كحركات شعبية ليس لها تمويل خارجي او تعاون دولي بل على من شاطرها او أعانها سواء المعونة المعنوية أوالمادية من داخل البلد، وفي بعض الاحيان وفي بعض الدول، ظهرت حالات ان تلقت منظمات المجتمع المدني التمويل من منظمات مشابهة لها بالهدف والتمويل كان اما دوليا من منظمات دوليَّة تابعة للامم المتحدة او منظمات دوليَّة معترف بها دوليا للعمل بمجال حقوق الإنسان، وحتى هذا التعاون كان مساره واحد وهو تقديم ما تستطيع تلك المنظمات من خدمات لتحسين الواقع الذي يعاني منه ابناء بلادهم.

التوصيات:

١- على الجهات الحكومية المسؤولة في الدّولة أن تكثف اهتمامها بمنظمات المجتمع المدني وتتخذها كمعينٍ واشارة انذار لبعض الاحداث داخل المجتمع والتي تكون تلك المنظمات على معرفة بها نتيجة الاحتكاك بالأفراد.

٢- توفير الدعم والتمويل الكامل من قبل حكومات الدول لهذه المنظمات بعد التأكد من محورية نشاطها واهدافها والغرض التي قامت لأجله.

٣- تشجيع الافراد من ابناء المجتمع بالتعامل معهم، فهناك ازمة تتعلق بَثّقافة الشعوب حول التعاطي والتعامل مع منظمات المجتمع المدني ونطاق دورها في اي مجتمع، اذا نرى هناك ظاهرة النفور من تلك المنظمات والابتعاد عنها وعن التعامل معها اذ البعض يعتبرها منظمات متصيدة للحصول على التمويل او انها منظمات للتجسس

٤- عقد الندوات التدريبية من قبل حكومات الدول وتسند هذه المهمة إلى وزارة الثقافة والاعلام او وزارة حقوق الإنسان، لتهيئة المواطنين لكيفية التعامل مع هذه المنظمات، و شروط الانخراط فيها

٥- على حكومات الدول مراقبة نظام وتحركات تلك المنظمات ومتابعتها دورياً والتأكد من اهدافها ومجال عملها.

الهوامش

١- حلمي شعراوي، المجتمع المدني الأفريقيّ، ٣/ ٥/ ٢٠١٩، **https://www.alittihad.ae/wejhatarticle**

٢- المصدر نفسه.

٣- ينظر الموقع التالي على الأنترنت: **https://ar.wikipedia.org/wiki/**

٤- منصور العمري، المجتمع المدني.. تعريفه ومهامه، ٦/ ٥/ ٢٠١٨، **https://www.enabbaladi.net/archives**

٥- مكتب الأمّم المتحدة في فيينا **unov**، دائرة التواصل مع المنظمات غير الحكومية **https://www.unov.org/unov/ar/ngo_liaison_service.html**

٦- منصور العمري، المصدر السابق.

٧- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين **unhcr**، الأمّم المتحدة والمؤسسات الدوليَّة، **https://www.unhcr.org/ar/596220764.htm**

٨- المصدر نفسه ؛ ولمزيد من الاطلاع والتفاصيل على المنظمات والهيئات والبرامج الإنمائية التابعة للأمم المتحدة ينظر: الأمّم المتحدة، منظومة الأمّم المتحدة، **https://www.un.org/ar/about-us/un-system**

٩- ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد-دراسة حالة الاحزاب السياسيَّة، المفكر (مجلة)، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسيَّة، جامعة محمد خيضر بسكرة، د.ت، ص١٠٨.

١٠-منظمة فريدريش إيبرت، دليل المجتمع المدني حول الأرضيات الوطنيَّة

للحماية الاجتماعيّة، منظمة العمل الدوليَّة، جنيف، ٥ آذار/ مارس ٢٠١٥، ص٣٣-٣٤

١١- كينيا ـ الصفحة الرئيسية لدولة كينيا، المجتمع المدني، **https://www.akdn.org/ar**

١٢- لمزيد من المعلومات ينظر : الأمّم المتحدة- الجمعية العامة، مناقشة تقرير مجلس حقوق الإنسان الدَّورة الرابعة والعشرون المنعقد (٩-٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)، الوثائق الرسمية، الدَّورة الثامنة والستون، الملحق رقم ٥٣ ألف، الأمّم المتحدة ـ نيويورك، ٢٠١٣.

١٣-منظمة العفو الدوليَّة، جائزة سفير الضمير المرموقة لعام ٢٠١٦، **https://www.amnesty.org/ar/latest/camaigns**/2016/05/**ambassador-of-conscience-award**

١٤- ولد ميشال كافاندو في ١٨ أب ١٩٤٢ بمدينة واغادوغو، حصل على البكالوريوس في القانون العام بجامعة بوردو بفرنسا عام ١٩٦٩، وحصل بعدها على شهادة في الدراسات الدوليَّة بجنيف عام ١٩٧٢، درس العلوم السياسيَّة في جامعة السوربون وتخرج فيها عام ١٩٩٠.بدأ حياته السياسيَّة بتمثيل بوركينا فاسو (فولتا العليا) في الأمّم المتحدة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢، وقبل إكمال السنة الأولى قرر أن يرجع إلى بلاده ليشغل منصب وزير الشؤون الخارجية بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ في عهد الرئيس جون بابتست أويدراوغو. عاد إلى الأمّم المتحدة لتمثيل بلاده هناك من جديد حتى الخامس من تموز ٢٠١١، حيث وصل إلى سن التقاعد. ثم عاد إلى الواجهة السياسيَّة في تشرين الثاني ٢٠١٤ بعدما انتخبته لجنة مكونة من عسكريّين ومدنيين في بوركينا فاسو رئيسا للمرحلة الانتقاليَّة، وانتخب كافاندو بالإجماع في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٤ للمهمة المؤقتة حتى انتخابات رئاسية كان من المقرر إجراؤها بتاريخ ١١ تشرين الأول ٢٠١٥،

لكن مطالبة الهيئة الوطنيَّة للمصالحة والإصلاحات في ١٤أيلول ٢٠١٥ بحل فرقة الحرس الرئاسي للرئيس السابق، جعل الحرس المذكور يقتحم اجتماعا حكوميا في مقر القصر الجمهوري في واغادوغو، ويحتجز الرئيس ميشال كافاندو ورئيس حكومته إسحاق زيدا واثنين من الوزراء لكنه رجع للرئاسة بعد اسبوع من احتجازه بوساطة منظمة (الايكواس) الدوليَّة، وفي أوائل ايار ٢٠١٧ تم تعيين كافاندو مبعوثاً للأمم المتحدة إلى بوروندي. للتفاصيل ينظر:

Abdou zoure,Burkina 24(**lactualite du Burkina** 24**h**-24,17-11-2014

https://**burkina**24.**com**/2014/11/17/**michel-kafando-president-de-la-transition**

١٥- سيدي احمد ولد الأمّير، بوركينافاسو..هل ستنتهي الأزمة بحل كتيبة الحرس الرئاسي؟ **https**://**studies**.**aljazeera**.**net/en/node**/3947؛ لوبونيي افريك، بوركينا فاسو: الاستياء الشعبي من الهجمات الارهابية، ترجمة سيدي.م. ويدراوغو، مقال منشور في **https**:**www**.**lepoint**.**fr**.**afrique**.**burkina-faso-la-colere-mont-face-aux-attaques-djihadistes**. وقام بنشره موقع قراءات أفريقيّة.

١٦-فيليب هيجون، ضرب الغربيين عن طريق ضرب بوركينا فاسو، ترجمة مصطفى بن براح، **GHAOS international**، ١٦يناير ٢٠١٦.

http://**www**.**chaos-international**.**org/tag/?lang=ar**

١٧- الموقع الرسمي لائتلاف مكافحة الفساد في اوغندا (**ACCU** أوغند)، **https**://**stringfixer-com**.**translate**.**goog/ar/ACCU_Uganda**

١٨- المصدر نفسه.

١٩- الصفحة الرئيسية- باللغة العربيَّة- البنك الدولي، منتدى سياسات المجتمع المدني، ١٢-٩ أبريل ٢٠١٩، واشنطن العاصمة.

https://www.albankaldawli.org/ar/events/2019/04/12/civil-society-policy-forum

20- **NEW REPORT**, **Introducing ILC's** 2019-2021 **Triennial Report**: **People**, **Land**, **Planet**, **ZLA**, **ZAMBIA LAND ALLIANCE**, 2007 **MEMBER SINCE**, **WORKING TOWARDS THESE COMMITMENTS** .

21- **AFRICAN SECRETARIAT**, **https://abibimanfoundation.org/who-we-are /**

22- **ABIBIMMAN FOUNDATION**, **Abibimman Foundation Promotion of Sustainable Livelihoods at Abibimman Foundation**, **Ghana**133 **connections** , **https://gh.linkedin.com/in/abibimman-foundation-**

23- **UNITED NATIONS- office on druqs and crime**, **African Governments and civil society come together to work against corruption**, **https://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/2015/March/african-governments-and-civil-society-come-together-to-work-against-corruption.html**

24- **Ibid**.

٢٥- لايوجد تاريخ محدد لتأسيس هذه المنظمة سوى الاشارة انهم يعملون منذ أكثَر من عشر سنوات، وكتاريخ تقريبي قد يكون تاريخ التأسيس ٢٠١٠ينظر:

Impact Santé Afrique – Une organisation non, .**https**://**impactsante.org**

26- **Ibid**.

٢٧- الصفحة الرئيسية لمركز **Center for International Private Enterprise**، **https://www.cipe.org/language-intro-ara-bic/**

28- **united nation- digital library**,

29- **Kenya National Council of Churches**, **https**://**stringfixer-com.translate.goog/ar/National_Council_of_Churches_of_Kenya**

٣٠- للتفاصيل عن تاريخ هذه الدّولة ينظر: صادق احمد حامد، التطورات السياسيَّة الداخلية في ليبيريا ١٨٨٧-١٩٤٥، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠؛ جعفر محمود سلمان، التطورات السياسيَّة في ليبيريا ١٩٤٥-١٩٩٦، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠٢١.

٣١- موإليد ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ ولد في ليبيريا، سياسيّ ليبيري تزعيم حرب العصابات، اعتلى منصب رئاسة ليبيريا من العام ١٩٩٧ حتى اجبر على تقديم استقالته عام ٢٠٠٣، وتم الحكم عليه من قبل المحكمة الخاصة بسيراليون، حكما لمدة خمسين عاما لإدانته بالمساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم حرب في سيراليون أثناء الحرب الأهلية التي استمرت عشر سنوات.، اذا اعتبرته محكمة العدل الدوليَّة اياه المسؤول الأول عن الحرب المدمرة التي حدثت في البلاد خلال

التسعينيات، والجرائم التي ارتكبتها عصاباته خلال الحرب الأهلية في سيراليون البلد المجاور لليبيريا. للمعلومات ينظر:

https://www.britannica.com/biography/Charles-Ghankay-Taylor؛

الأمّم المتحدة، اخبار الأمّم المتحدة، الحكم على تشارلز تايلور بالسجن لمدة خمسين عاما، ٣٠/ ٥/ ٢٠١٢، **https://news.un.org/ar/story/2012/05/15978**

٣٢- أنجيلا تومبيل، تاريخ موجز للبلد الأفريقيّ ليبيريا، **https://efer-rit.com/**

٣٣- ولدت في ٢٩تشرين الأول ١٩٣٨، اعتلت منصب الرئيس الرابع والعشرين لليبيريا من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٨. كانت سيرليف أول رئيسة لليبيريا واول امراة تنتخب كرئيسة دولة منتخبة في أفريقيّا.. تلقت تعليمها في احدى كليات غرب أفريقيّا . ثم أكملت تعليمها حيث درست في ماديسون كلية الأعمال و جامعة هارفارد . ثم عأدت إلى ليبيريا لتعمل كنائبة لوزير المالية من ١٩٧١ إلى ١٩٧٤ في حكومة تولبرت. بعد ذلك تم اختيارها للعمل في البنك الدولي في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. في العام ١٩٧٩ ،ثم رجعت إلى ليبيريا ليتم تنصيبها كوزيرة للمالية حتى العام ١٩٨٠ .وبعد استيلاء صموئيل دو على السلطة، هربت سيرليف إلى الولايات المتحدة. وخلال وجودها هناك عملت في **Citibank** ثم بنك **Equator**. وعأدت إلى ليبيريا بعد القضاء على الرئيس دو لتترشح وتتنافس على مقعد مجلس الشيوخ عن مقاطعة مونتسيرادو في عام ١٩٨٥ لكن تم القاء القبض عليها لانتقادها العلني للحكومة العسكريّة في العام نفسه وحكمت عليها المحكمة بالسجن عشر سنوات لكن تم إطلاق سراحها قبل ان تكمل المدة، ثم وأصلت سيرليف اندفاعها في مجال السياسة،

وتمكنت من الحصول على المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧، والتي فاز بها تايلور، ثم رشحت لتفوز في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥، حيث تولت منصبها في ١٦ كانون الثاني٢٠٠٦. ثم أعيد انتخابها في العام ٢٠١١ .و كانت أول امرأة أفريقيّة تنتخب كرئيسة لبلدها. حصلت على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١١ تقديراً لجهودها في اشراك النساء الليبيريات في عملية حفظ السلام. وفي حزيران ٢٠١٦، تم انتخاب سيرليف كرئيسة للجماعة الاقتصادِيَّة لدول غرب أفريقيّا، مما جعلها أول امرأة تشغل هذا المنصب منذ إنشائها. للتفصيل ينظر:

Ellen Johnson Sirleaf, https://stringfixer-com.translate.goog/ar/Women_of_Liberia_Mass_Action_for_Peace

٣٤- رئيس جنوب أفريقيّا السابق جاكوب زوما في السجن في سابقة قضائية، **/https://www.france24.com/ar**

٣٥- منع التطرف ليس مهمة المجتمع المدني وحده، **https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate**

٣٦- للتفاصيل عن عمل هذه اللجان ينظر:

الأمّم المتحدة- الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدَّورة الثامنة والعشرون، البندان٢ و٣ من جدول الاعمال، مناقشة تقرير مفوض الأمّم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الارهاب، **A/ hrc/** ٢٨/ ٢٨، ١٩ ديسمبر٢٠١٤.باء- أنشطة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. **https://www.ohchr.org › A_HRC_28_28_ARA**

37- **UCAA Uganda Change Agent Association, @UgandaChangeAgentAssociation· Nonprofit organization, https://www.facebook.com/UgandaChangeAgentAssociation /**

38- **Uganda National NGO Forum, https://www.facebook.com/UNNGOF**

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق الأمّم المتحدة المنشورة:

أ- العربيَّة:

١- مكتب الأمّم المتحدة في فيينا **unov**، دائرة التواصل مع المنظمات غير الحكومية **https://www.unov.org/unov/ar/ngo_liaison_service.html**

٢- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين **unhcr**، الأمّم المتحدة والمؤسسات الدوليَّة، **https://www.unhcr.org/ar/596220764.htm**

٣- الأمّم المتحدة، منظومة الأمّم المتحدة،

https://www.un.org/ar/about-us/un-system

٤- منظمة فريدريش إيبرت، دليل المجتمع المدني حول الأرضيات الوطنيَّة للحماية الاجتماعيّة، منظمة العمل الدوليَّة، جنيف، ٥ آذار/ مارس ٢٠١٥

٥- الأمّم المتحدة- الجمعية العامة، مناقشة تقرير مجلس حقوق الإنسان الدَّورة الرابعة والعشرون المنعقد (٩-٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)، الوثائق الرسمية، الدَّورة الثامنة والستون، الملحق رقم ٥٣ ألف، الأمّم المتحدة - نيويورك، ٢٠١٣.

٧- منظمة العفو الدوليَّة، جائزة سفير الضمير المرموقة لعام ٢٠١٦،

https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/05/ambassador-of-conscience-award

٨- الصفحة الرئيسية- باللغة العربيَّة- البنك الدولي، منتدى سياسات المجتمع المدني، ١٢-٩ أبريل ٢٠١٩، واشنطن العاصمة.

https://www.albankaldawli.org/ar/events/2019/04/12/civil-society-policy-forum

٩-الأمّم المتحدة، اخبار الأمّم المتحدة، الحكم على تشارلز تايلور بالسجن لمدة خمسين عاما، ٣٠/ ٥/ ٢٠١٢،

https://news.un.org/ar/story/2012/05/15978

١٠- الأمّم المتحدة- الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدَّورة الثامنة والعشرون، البندان٢ و٣ من جدول الاعمال، مناقشة تقرير مفوض الأمّم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الارهاب، **A/hrc**/28/28, 19 ديسمبر٢٠١٤.باء- أنشطة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحةالإرهاب:

https://www.ohchr.org › A_HRC_28_28_ARA

الاجنبية:

1- **NEW REPORT**, **Introducing ILC's** 2019-2021 **Triennial Report**: **People**, **Land**, **Planet**, **ZLA**, **ZAMBIA LAND ALLIANCE**, 2007 **MEMBER SINCE**, **WORKING TOWARDS THESE COMMITMENTS**.

2- UNITED NATIONS- office on druqs and crime, African Governments and civil society come together to work against corruption, https://www.unodc.org/unodc/

en/frontpage/2015/March/african-governments-and-civil-society-come-together-to-work-against-corruption.html

3- UNITED NATIONS- office on druqs and crime, African Governments and civil society come together to work against corruption, https://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/2015/March/african-governments-and-civil-society-come-together-to-work-against-corruption.html-

4- united nation- digital library.

ثانيا: الاطاريح الجامعية:

١- جعفر محمود سلمان، التطورات السياسيَّة في ليبيريا ١٩٤٥-١٩٩٦، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠٢١.

٢- صادق احمد حامد، التطورات السياسيَّة الداخلية في ليبيريا ١٨٨٧-١٩٤٥، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

ثالثا: البحوث الاكاديمية المنشورة:

١- ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد- دراسة حالة الاحزاب السياسيَّة، المفكر (مجلة)، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسيَّة، جامعة محمد خيضر بسكرة.

رابعا: شبكة المعلومات الدوليَّة(الآنترنت):

١-حلمي شعراوي، المجتمع المدني الأفريقيّ، ٣/ ٥/ ٢٠١٩،

https://www.alittihad.ae/wejhatarticle

٢-https://ar.wikipedia.org/wiki/

٣-منصور العمري، المجتمع المدني.. تعريفه ومهامه، ٦/ ٥/ ٢٠١٨، https://www.enabbaladi.net/archives

٤- كينيا- الصفحة الرئيسية لدولة كينيا، المجتمع المدني، https:// www.akdn.org/ar

٥- Abdou zoure,Burkina 24(lactualite du Burkina 24h-24,17-11-2014

٦-https://burkina24.com/2014/11/17/michel-kafando-president-de-la-transition

٧- سيدي احمد ولد الأمّير، بوركينافاسو..هل ستنتهي الأزمة بحل كتيبة الحرس الرئاسي؟

https://studies.aljazeera.net/en/node/3947

٨- لوبونيي افريك، بوركينا فاسو: الاستياء الشعبي من الهجمات الارهابية، ترجمة سيدي.م. ويدراوغو، مقال منشور في https:www.lepoint.fr.afrique.burkina-faso-la-colere-mont-face-aux-attaques-djihadistes. وقام بنشره موقع قراءات أفريقيّة.

٩-فيليب هيجون، ضرب الغربيين عن طريق ضرب بوركينا فاسو، ترجمة مصطفى بن براح، GHAOS international,16يناير ٢٠١٦.

http://www.chaos-international.org/tag/?lang=ar

١٠- الموقع الرسمي لائتلاف مكافحة الفساد في اوغندا (**ACCU** أوغند)، https://stringfixer-com.translate.goog/ar/ACCU_Uganda

١١- الصفحة الرئيسية- باللغة العربيَّة- البنك الدولي، منتدى سياسات المجتمع المدني، ١٢-٩ أبريل ٢٠١٩، واشنطن العاصمة.

https://www.albankaldawli.org/ar/events/2019/04/12/civil-society-policy-forum

12- AFRICAN SECRETARIAT, https://abibiman-foundation.org/who-we-are/

13 -ABIBIMMAN FOUNDATION, Abibimman Foundation Promotion of Sustainable Livelihoods at Abibimman Foundation, Ghana133 connections , https://gh.linkedin.com/in/abibimman-foundation

14- Impact Santé Afrique – Une organisation non, .https://impactsante.org

١٥- الصفحة الرئيسية لمركز

Center for International Private Enterprise- https://www.cipe.org/language-intro-arabic

16- **Kenya National Council of Churches**, **https://stringfixer-com.translate.goog/ar/National_Council_of_Churches_of_Kenya**

17-**https://www.britannica.com/biography/**

Charles-Ghankay-Taylor

١٨- أنجيلا تومبيل، تاريخ موجز للبلد الأفريقيّ ليبيريا، **https://eferrit.com/**

19- **Ellen Johnson Sirleaf, https://stringfixer-com.translate.goog/ar/Women_of_Liberia_Mass_Action_for_Peace**

٢٠- رئيس جنوب أفريقيّا السابق جاكوب زوما في السجن في سابقة قضائية،

https://www.france24.com/ar/

٢١- منع التطرف ليس مهمة المجتمع المدني وحده،

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate

22 -UCAA Uganda

Change Agent Association, @UgandaChange-AgentAssociation • Nonprofit organization, https://www.facebook.com/UgandaChangeAgentAssociation/

23- Uganda National NGO Forum, https://www.facebook.com/UNNGOF